

بيان مديين حول السياحة والنقل الجوي لأغراض التنمية

نحن ممثلي الدول الأعضاء وهيئات القطاع الخاص المشاركين في المنتدى الرفيع المستوى بين منظمة السياحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي حول السياحة والنقل الجوي لأغراض التنمية المنعقد بالتزامن مع الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في مديين، كولومبيا، وقد اجتمعنا بهدف مناقشة وتعزيز مسار التعاون ما بين قطاعي الطيران والسياحة من خلال معالجة التحديات المطروحة راهناً والمرتبطة بتقارب السياسات والربط الجوي والتنافسية وتيسير السفر بغرض تسخير كامل إمكانات هذين القطاعين من أجل خلق فرص العمل والدفع بعجلة النمو الشامل والارتقاء بالتنمية المستدامة دعماً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

إن نذكر بالبيان الخاص المشترك بين منظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة السياحة العالمية الموقع في 18 آذار/مارس 2013 والذي يقرّ بنية كلا الوكالتين الأُمميتين العمل على القضايا الأولوية ذات الاهتمام المشترك، وبخاصة في ما يتعلق بتسهيل منح تأشيرات السفر، وأثر الضرائب، وتحديث الأنظمة الراعية للنقل الجوي، ووضع قواعد متقاربة بشأن حماية الركاب والسيّاح ومقدّمي الخدمات السياحية،

وإن نذكر بإعلان لواندا بشأن السياحة والربط الجوي الصادر في 29 نيسان/أبريل 2014 والذي أشار إلى ضرورة معالجة المسائل الهامة المتعلقة برأب الصدع بين سياسات النقل الجوي والسياحة، مع التأكيد مجدداً على ضرورة بلورة برامج للتعاون الإقليمي بين الهيئات المسؤولة عن السياحة والنقل الجوي بقصد تحسين وتدعيم الشروط الأساسية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة،

وإن نذكر بالبيان حول تطوير النقل الجوي في أميركا الشمالية وأميركا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وأميركا الجنوبية الصادر في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2014، والذي وإن سلّم بالدور الأساسي للنقل الجوي الدولي وبإسهامه في توسيع التجارة والسياحة، دعا في الوقت عينه إلى تعزيز التعاون ما بين قطاعي الطيران والسياحة من أجل تعزيز أوجه التآزر والارتقاء بالتنمية المستدامة،

وإن نذكر بالإعلان بشأن التنمية المستدامة للنقل الجوي في أفريقيا الصادر في 27 آذار/مارس 2015 والذي شدّد على أن النقل الجوي يربط الدول الأفريقية بالأسواق الإقليمية والعالمية معززاً بالتالي السياحة، وحدّد كذلك الأمر حولاً تنظيمية وتشغيلية من أجل التنمية المستدامة للنقل الجوي وقطاعه وخدماته في أفريقيا،

وإذ نضع في اعتبارنا [قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 233/69](#) بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 حول تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، والذي يسلّم بأن "السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، تمثل قاطرة هامة للنمو الاقتصادي المستدام ولإيجاد فرص العمل الكريم، وبأنه يمكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً في توليد الدخل والتعليم، وبالتالي في مكافحة الفقر والجوع، وبأنه يمكنها أن تسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً"،

وإذ نضع كذلك في اعتبارنا [قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 288/66](#) بتاريخ 27 تموز/يوليو 2012 والوثيقة الختامية المعنونة *المستقبل الذي نصبو إليه* والتي تشدّد على أن "السياحة يمكن متى صُمّمت وأديرت على نحو جيد أن تسهم إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وأنها ترتبط بشكل وثيق بالقطاعات الأخرى ويمكن أن تخلق فرصاً للعمل الكريم وللنشاط التجاري"،

وإدراكاً منا أن الأنشطة الموجهة نحو تحقيق السياحة المستدامة هي من الأنشطة الرئيسية في السياسات والإستراتيجيات الإقليمية بغية تعزيز التكامل بين الدول الأعضاء، ما من شأنه الإسهام في تعزيز التجارة والنقل وفي توطيد الروابط والتفاهم المتبادل داخل الأقاليم وفي ما بينها،

وإذ نسلّم بالعلاقة المتداخلة ما بين النقل الجوي والسياحة ونشدّد على الدور البالغ الأهمية للنقل في استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بها في البلدان المتقدّمة والنامية على حدّ سواء، مع احترام البيئة في الوقت نفسه،

وإذ ندرك أهمية المؤشرات القوية لمراقبة التقدم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي مجال صياغة السياسات،

وإذ نذكر بأنّ منظمة السياحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي تعملان معا بصورة ناشطة في إطار آلية تنسيق الأنشطة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة لمراقبة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ نوّكد أنّ صياغة السياسات لتعزيز الربط الجوي هو محرّك أساسي في تعزيز السياحة المستدامة والتنمية الاقتصادية،

وإذ نعي الحاجة المتزايدة إلى طرق نقلٍ موثوقة وفعالة ومعقولة التكلفة تربط ما بين الأسواق المصدّرة والمقاصد من أجل تعزيز التجارة والسياحة والتعاون الاقتصادي على الصعيدين الدولي والإقليمي،

وإذ نشدّد على ضرورة حماية المستهلكين لخدمات ومنتجات السياحة والنقل الجوي، والرغبة في دعم التظابق والمواءمة في أنظمة حماية المستهلك في مختلف أنحاء العالم،

وإدراكاً منا أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتقنية وتلك المتصلة بالسلامة في سياسات السياحة والنقل الجوي تؤدّي إلى بروز تحديات وفرصٍ جديدة لكافة البلدان والمناطق،

وإذ نسلّم بالفرصة التي يمثّلها هذا المنتدى الرفيع المستوى بين منظمة السياحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي حول السياحة والنقل الجوي لأغراض التنمية، لاسيّما وأنّه يرمي إلى معالجة التحديات المرتبطة بقطاعي السياحة والنقل الجوي، وتعزيز المسار المشترك والتعاون، والارتقاء بإستراتيجيات النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة،

نعلن ما يلي:

1. السياحة والنقل الجوي قطاعان رئيسيان لتحقيق النمو والتنمية على نحو مستدام وقادرٍ على الصمود، وبخاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
2. يمكن للسياحة والنقل الجوي أن يضطلعاً بدورٍ محوري في خلق فرص العمل سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال ارتباطهما بالأنشطة الاقتصادية المحلية، وفي رفع الدخل على مستوى الأسر كما على المستوى الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات والدفع بعجلة النمو الاقتصادي. كما أن أهمية هذين القطاعين في الارتقاء بالتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والثقافي على الصعيدين الإقليمي والدولي في أن تجعل منهما عنصرين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة في جميع الدول.
3. لا بدّ لتنمية السياحة والنقل الجوي من الإسهام في بناء الروابط الاقتصادية التي من شأنها سدّ الفجوة ما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية عبر تعزيز التعاون، وبخاصة في مجالات تطوير البنى التحتية، والموارد البشرية، والتسويق والترويج.
4. ينبغي العمل على التنمية السياحية على أساس التخطيط الاستراتيجي الدقيق الذي يقوم على الانخراط الواسع النطاق والمشاركة الفاعلة لكافة أصحاب المصلحة، على نحوٍ لا يرفع العائدات على المستويين الوطني والمحلي فحسب، بل يرتقي أيضاً بنوعية حياة السكان ورفاههم من خلال توسيع فرص النشاط التجاري وزيادة العمالة والإفادة القصوى من التقدم العلمي والتكنولوجي، مع بذل المزيد من الجهود للتصدي للأثار البيئية في القطاعين.
5. يكتسب تعزيز عملية اتخاذ القرار على أساس الأدلة أهميةً قصوى، وخصوصاً في ما يتعلّق باستخدام وإدارة الموارد - بما في ذلك التنوّع البيولوجي -، والمنافع وآثار السياحة والنقل الجوي على المقاصد.
6. يتعين على الحكومات أن تدعم بصورةٍ ناشطة تطوير مؤشرات منظمة السياحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
7. يتعيّن على الحكومات أن تتجنّب الأنظمة والأعباء غير الضرورية عند تنفيذها لسياساتها، وأن تتخذ خطوات خاصة بهدف تحسين الربط والموصولية وتنفيذ تدابير شمولية ومنسّقة ترمي إلى تطوير السياحة والنقل الجوي. ويجب عليها كذلك الأمر تقييم منافع السياحة والنقل الجوي في ظل تعدّد فرص التنمية والموارد المستخدمة والقيم المولّدة.
8. ينبغي للحكومات أن تحرص على ضمان التناظر والموائمة لدى وضع أنظمة حماية المستهلك، وإبلاء الاعتبار اللازم للمصوك والمواثيق الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المبادئ الأساسية المتبعة في منظمة الطيران المدني الدولي بشأن حماية المستهلك.
9. إن التعاون ما بين كافة أصحاب المصلحة الرئيسيين - من حكومات على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي، ومنظمات دولية، وقطاع خاص، ومجتمعات محلية - حيويّ من أجل بلوغ أهداف السياحة المستدامة. وعليه،

تدعو الحاجة إلى جهدٍ متضافرٍ من جانب جميع أصحاب المصلحة لكي يُصار، وبدعمٍ من وسائل الإعلام، إلى الإرتقاء بفهم قيمة الشراكات كأداةٍ تنفيذيةٍ بغية تعزيز التنمية والنمو المستدامين ودعم أهداف التنمية المستدامة.

10. تساعد السياحة الداخلية على تحقيق توزيعٍ أفضل للمنافع وفرص العمل والثروة على نطاق الوطن. وهي شديدة الصلة والترابط بالقطاعات الأخرى للحياة الاجتماعية والاقتصادية لكل دولةٍ، وللنقل الجوي أهميةً متزايدةً لجهة نمو السياحة الداخلية في العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم. وعليه، لا بدّ لتنمية السياحة الداخلية من أن تكون جزءاً لا يتجزأً من التخطيط الإنمائي الإستراتيجي الذي يساهم في تعزيز القدرة على الصمود والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي.

11. قد تتوسع الروابط الجوية الإقليمية والعالمية وتتزايد الموصولية في ظل تحريرٍ تدريجيٍّ ومتوازنٍ للخدمات الجوية. كما من شأن القدرة التنافسية أن تتحسن، والاستثمار الأجنبي أن يرتفع، ووتيرة التنمية الاقتصادية أن تتسارع. ويتعيّن على الحكومات بالتالي أن تواصل بصورةٍ ناشطةٍ التحرير المستمر للنقل الجوي الدولي بما يعود بالفائدة على كافة أصحاب المصلحة وعلى الاقتصاد ككل، مسترشدةً بضرورة ضمان احترام أعلى مستويات الأمن والسلامة ومبدأ الفرص العادلة والمتساوية لجميع الدول وأصحاب المصلحة فيها.

12. لتيسير السفر أهميةً كبرى من أجل تنمية السياحة في الوقت الحاضر، ويتعيّن على الدول الأعضاء أن تواصل جهودها الآيلة إلى تطبيق أحكام الإعلانات والتوصيات السابقة وبخاصة تلك التي تشجّع على تيسير السفر، وأن تقدّم عند الاقتضاء الدعم لمنظمة السياحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي في هذا الخصوص.

13. يعتبر تيسير معاملات وإجراءات السفر، حيثما أمكن، في ما يتعلق بنقاط الدخول والخروج والجمارك والعملات والأمن والسلامة بالإضافة إلى القوانين الصحية، مسألةً بالغة الأهمية لكي يتمكّن قطاعا السياحة والنقل الجوي من استدامة نموّهما على نحوٍ قادرٍ على الصمود وبلوغ إمكاناتهما الإنمائية.

14. يجب أن يُضمن تحسين ظروف النقل، وبخاصة النقل الجوي، من خلال التشجيع بإصرار على إدخال تدابير تسمح بسفرٍ داخليٍّ ودوليٍّ يتسم بالسلاسة والسلامة والأمن، على غرار برنامج الأيكاو لتحديد هوية الركاب وقاعدة بيانات الإنترنت لوثائق السفر المسروقة والمفقودة، بحيث تتم الاستفادة إلى أقصى حدّ من النهج الشامل لإدارة تحديد الهوية على الحدود، فيما تُؤمن في الوقت عينه سلامة المسافرين وقدرة التنمية السياحية على الصمود.

15. نظراً لأهمية ودور البنى التحتية في دعم التطوير اللازم للمطارات ولكي تلبيّ البنى التحتية للنقل المتعدّد الوسائط الطلب على الخدمات الجوية، لا بدّ من إبلاء الاعتبار الواجب للممارسات الرامية إلى جذب رأس المال العام والخاص بأكثر السبل فعاليةً من حيث الكلفة.

16. ينبغي على الحكومات وقطاع الطيران تجنّب فرض ما لا مبرر له من ضرائب ورسوم وغيرها على الطيران الدولي مما من شأنه التأثير سلباً على القدرة التنافسية لقطاعي النقل الجوي والسياحة وللاقتصادات الوطنية.

17. يتعين على الحكومات، وبدعم ومشاركة أصحاب المصلحة المعنيين، الانخراط في العمليات الوطنية والإقليمية والدولية والمتعددة الأطراف ذات الصلة من أجل المضي قدماً وتنفيذ الأهداف المشار إليها أعلاه.

وختاماً، نعرب، نحن ممثلي الدول الأعضاء وهيئات القطاع الخاص، عن عميق امتناننا للحكومة الكولومبية المضيفة لما أبدته من حسن وفادة وقدمته من دعم لتنظيم هذا المنتدى الرفيع المستوى بين منظمة السياحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي، وكذلك لإسهامها في النهوض بأجندة التنمية السياحية والنقل الجوي.

مدين، 14 أيلول/سبتمبر 2015